



فشلت بعثة المراقبين العرب برئاسة محمد الدابي الدبلوماسي والعسكري السوداني، حيث انتدبه جامعة الدول العربية إلى سوريا، ولاقى الدابي رفضاً من المؤسسات الحقوقية، وهو الذي شغل منصب مدير الاستخبارات العسكرية للجيش السوداني أثناء الانقلاب الذي خاصه الرئيس السوداني السابق عمر البشير، واتهم بارتكاب جرائم حرب في إقليم دارفور^[1]

وخلال الأشهر الأولى من عام 2012 وصل عدد القتلى من المدنيين على أيدي قوات الأمن في سوريا أكثر من 15,000 سوري منذ اندلاع الثورة السورية^[2] فيما تجاوز عدد المعتقلين عشرات الآلاف، وكان التعذيب الوحشي في المعاملات شائعاً، أما المهاجرين الفارين إلى الدول المجاورة فتجاوز عددهم خمسين ألف.

وفي 24 شباط/فبراير 2012 قامت الأمم المتحدة بتعيين كوفي عنان، الأمين العام السابق للأمم المتحدة، موافداً خاصاً مشتركاً لجامعة الدول العربية والأمم المتحدة إلى سوريا بمهمة: "تسهيل حل سلمي و كامل (للأزمة) يقوده السوريون أنفسهم ويستجيب للتطلعات الديمقراطية للشعب، عن طريق حوار سياسي واسع بين الحكومة السورية والمعارضة السورية بمجملها"

وفي 21 آذار/ مارس أقر مجلس الأمن الدولي الخطة الغير ملزمة والتي صاغها كوفي عنان، وعرفت بخطة النقاط الست،

وهي:

- 1- الالتزام بالعمل مع أئنان من أجل عملية سياسية شاملة يقودها السوريون.
- 2- الالتزام بوقف جميع أعمال العنف المسلح، بما في ذلك وقف استخدام الأسلحة الثقيلة وسحب القوات ووقف تحركات قوات الجيش باتجاه المناطق المأهولة بالسكان.
- 3- تطبيق هدنة يومية لمدة ساعتين للسماح بإدخال المساعدات من جميع المناطق المتضررة من القتال
- 4- الإفراج عن جميع من جرى اعتقالهم تعسفياً بمن فيهم المعتقلون لقيامهم بنشاطات سياسية سلمية.
- 5- الاتفاق على ضمان حرية الحركة للصحافيين في جميع أنحاء البلاد وتبني سياسة لا تقوم على التمييز بشأن منهم تأشيرات لدخول البلاد.
- 6- الاتفاق على حرية تكوين المؤسسات وحق التظاهر السلمي على أنها حقوق مضمونة قانونياً.

وفي 21 نيسان/أبريل 2012 تأسست بعثة مراقبة الأمم المتحدة في سوريا (UNSMIS) بموجب قرار مجلس الأمن رقم (2043) ولمدة 90 يوماً، لمراقبة وقف غير رسمي لإطلاق النار بكلفة أشغاله من قبل جميع الأطراف ورصد دعم التنفيذ الكامل لخطة البعثة المشتركة ذات النقاط الست لإنها الصراع في سوريا، ووصل عدد المراقبين إلى أكثر من 300 مراقب [3] إلا أن شيء لم يتغير، فالقصف والاقتحام والمجازر استمرت، حتى أحصى موقع (قاعدة بيانات شهداء الثورة السورية) أكثر من 8,000 شهيد خلال 90 يوماً من انطلاق بعثة المراقبين، فتوسعت الانشقاقات في صفوف نظام الأسد، حتى انشقت مجموعات كاملة بعتادها، منها ضباط كبار في الجيش، وفي مختلف الأفرع الأمنية، إضافة لانشقاقات سياسية ودبلوماسية كانشقاقي سفير سوريا لدى (بيلا روسيا) وانشقاق رئيس الوزراء السوري رياض حجاب بموكيه الرسمي نحو الأردن.

وفي ظل تخاذل المجتمع الدولي والاكتفاء ببعثة مراقبين تشهد على التصدي الوحشي للثورة السورية، مع تغطية دولية من قبل روسيا والصين لنظام الأسد عبر استخدام حق النقض الفيتو لأي قرار من شأنه أن يهدد الأسد، حيث استخدم من طرفهما 3 مرات حتى تاريخ نشر بعثة المراقبين الدوليين، لم يجد السوريون بد من إعلان معركة التحرير، ومقابلة الرصاص بالرصاص بعد أكثر من عام على الحرب التي تشن على الشعب بمختلف أنواع الأسلحة، فتصاعدت عمليات الثوار في المدن والبلدات، وتشكلت مجالس عسكرية بدمشق وحلب، حتى وصلت الاشتباكات إلى عدد من أحياء دمشق العاصمة، فقد نظام الأسد سيطرته على عدد من المعابر الحدودية مع تركيا والعراق، كمعبر باب الهوى ومعبر مدينة البوكمال.

واختتم كوفي عنان مهمته بتقديم استقالته في شهر آب/أغسطس 2012 وقال في مؤتمر صحفي في جنيف بسويسرا إنه "بذل ما في وسعه" لكن "التحرك العسكري على الأرض وانعدام الاجماع في مجلس الأمن الدولي أثراً بشكل جنري على فاعلية المهمة التي أخذها على عاتقه" [4]

أما ممثلو المعارضة السياسية فلم يكن واقعهم أفضل بكثير من واقع المجتمع الدولي، حيث قدم رئيس المجلس الوطني برهان غليون استقالته بعد أن أثار انتخابه مجدداً انقساماً داخل صفوف المجلس الوطني، وفي المقابل كان هيئات الماليح وعد من الشخصيات المعارضة المدنية قد شكلوا (مجلس أمناء الثورة) لينبثق عنه بعد ذلك تشكيل حكومة مؤقتة لاقت انتقادات من المجلس الوطني السوري ووصفته بأنها خطوة متسرعة ستساهم في انقسام المعارضة السياسية [5]

[1] جريدة عنب بلدي

[2] قاعدة بيانات شهداء الثورة السورية

[3] موقع الأمم المتحدة

[4] بي بي سي

[5] موقع نور سوريا

المصادر: